العرب
الجمعة 2019/12/13
السنة 42 العدد 11557

«الصحافة تتحسن في تركيا» رأي أردوغان وليس خبرا كاذبا

أردوغان ينجح في إخماد التغطية المستقلة والنقد

يتباهى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بتحسن حرية الصحافة في عهده، غير أن لا أحد في تركيا أو خارجها يرى حقيقة هذه المزاعم على أرض الواقع، والأمر الوحيد الذي نجح في تحقيقه أردوغان هو إحكام قبضته على وسائل الإعلام بعد ملاحقة الصحافيين أو إبعادهم، وإغلاق منافذ الإعلام المستقلة.

الإعلام المستقل لم يعد له مكان في تركيا

أنقرة - انتقد نائب برلماني تركي معارض أوضاع الصحافة التركية وملاحقة السلطة للصحافيين وحبس أي صوت ينتقد الحكومة، مستنكرا مزاعم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأن الصحافة خلال 16 عاما من حكمه أصبحت أكثر حرية.

وقال توتكو تشاكير أوزير النائب عن حزب الشعب الجمهوري المعارض، أثناء مناقشة موازنة عام 2020 في البرلمان التركي، الأربعاء "الرئيس أردوغان يقول إن الصحافة أصبحت أكثر حرية في 16 عاما، بينما عدد الصحافيين المعتقلين وصل اليوم إلى 110 صحافيين، وفي عام 2019 فقط، حُكم على 59 صحافيا بالسجن لمدد تصل إلى 200 عام".

توتكو تشاكيرأوزير

عدد الصحافيين المعتقلين ارتفع بنحو 10 أضعاف في 2019

وأوضح البرلماني المعارض أن عدد الصحافيين المعتقلين في تركيا في الفترة بين عامي 2001 و2004 كانوا 10 فقط، ولكن عددهم ارتفع بنحو 10 أضعاف.

وذكر أن عام 2019 شهد إلقاء القبض على 11 صحافيا، لافتا إلى أن تركيا أصبحت في المركز الـ157 بين 180 دولة من حيث حرية الصحافة.

وتثير تصريحات الرئيس التركي بشأن حرية الصحافة في البلاد استغرابا كبيرا داخل تركيا وخارجها، خصوصا مع سيل تقارير المنظمات والهيئات الدولية المعنية بحرية الصحافة التي تتحدث عن الأوضاع المتردية للصحافيين الأتراك، حتى أن مواقع التواصل الاجتماعي باتت محاصرة بالرقابة، ويتم جر الصحافيين إلى المحاكمات عند نشرهم أي انتقاد ضد الحكومة وأردوغان.

وكشف تقرير جديد للجنة حماية الصحافيين الدولية صدر الأربعاء، أن العديد من الصحافيين المسجونين حول العالم بما في ذلك تركيا متهمون بأنهم "أعداء للدولة" وبأنهم نشروا "أخبارا كاذبة".

واحتلت تركيا المرتبة الثانية بعد الصين وفق المنظمة غير الحكومية المعنية بشؤون حرية الصحافة والتي أكدت في تقريرها الأربعاء وجود ما لا يقل عن 250 صحافيا في السجن حول العالم، العدد الأكبر منهم في الصين التي لا يتسامح نظامها مع استقلالية الإعلام.

وأضافت المنظمة أن السلطات التركية يحتجز فيها 27 صحافيا وهو عدد أقل من عام 2018 الذي كان فيه 68 صحافيا خلف القضبان في البلاد. لكن السلطات التركية أغلقت نحو مئة وسيلة إعلامية وأطلقت تحقيقات على خلفية تهم بدعم الإرهاب بحق صحافيين خسروا وظائفهم، وتعرّض آخرين للترهيب.

وتقتصر لجنة حماية الصحافيين في إحصائها السنوي على الصحافيين الذين يثبت أنهم سجنوا بسبب عملهم، ولا تشمل القائمة العديد من الصحافيين الذين احتجزوا وأفرج عنهم على امتداد العام.

ونوهت اللجنة إلى أن تركيا لم تحتل هذه السنة المرتبة الأولى التي احتلتها في السنوات الأربع السابقة بوصفها البلد الذي يسجن أكبر عدد من الصحافيين، بيد أن تراجع عدد الصحافيين السجناء فيها، لم يكن دلالة على تحسن الوضع لوسائل الإعلام التركية، بل يعكس نجاح جهود حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان في إخماد التغطية الصحافية المستقلة والنقد من خلال إغلاق أكثر من 100 وسيلة إعلامية وتوجيه اتهامات متعلقة بالإرهاب ضد العديد من موظفيها.

وبعد أن بات قطاع الصحافة منهكا من جراء قيام الحكومة بإغلاق وسائل الإعلام أو فرض السيطرة عليها، وأصبح العشرات من الصحافيين يعيشون في المنفى أو عاطلين عن العمل أو يمارسون الرقابة الذاتية خوفا من القمع، سنت السلطات في 24 أكتوبر حزمة تشريعات أتاحت رفع دعاوى استئناف جديدة بشأن إدانات صدرت بخصوص مخالفات معينة، بما فيها "الدعاية لمنظمة إرهابية"، وهي التهمة المفضلة لدى المدعين العامين، كما قلصت فترات الحبس الاحتياطي.

ومازال العشرات من الصحافيين غير السجناء في تركيا يواجهون حاليا محاكمات أو دعاوى استئناف، ويمكن أن تصدر بحقهم أحكام بالسجن، في حين صدرت أحكام غيابية ضد غيرهم، وهم يواجهون الاعتقال حال عودتهم إلى البلد.

ووفقا لتقارير الأنباء، واجه عدد كبير من الأشخاص في تركيا؛ عشرات الآلاف من عناصر الجيش والشرطة والمشرعين والقضاة والمدعين العامين، إضافة إلى صحافيين، اتهامات بارتكاب جرائم منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016، وإلى درجة بات معها جهاز إنفاذ القوانين ونظام القضاء بالكاد قادرين على القيام بوظائفهما.

ووصفت الصحافية سميحة جاهين للجنة حماية الصحافيين كيف أفرج عنها لتخضع للإقامة الجبرية حتى محاكمتها، ولكن بما أن السلطات لم تفرض عليها ارتداء جهاز تعقب إلكتروني، فهي حرة عمليا ولكنها تعيش في خوف من أن تتم ملاحقتها ومن ثم تُعاد فورا إلى السجن.

ومنذ أن بدأت لجنة حماية الصحافيين في بدايات عقد التسعينات تحتفظ بسجلات حول الصحافيين السجناء، ظلت تركيا تنافس الصين وإيران على التصدّر المخزي لقائمة الدول التي تسجن أكبر عدد من الصحافيين.

وقالت الناطقة باسم اللجنة في وقت سابق من العام الحالي إن "الأحكام الصادرة بحق العشرات من الصحافيين بتهمة القيام بأنشطة معادية للدولة تشكل وصمة مخزية للنظام القضائي التركي، وندعو السلطات إلى إسقاط هذه التهم عند استئناف الحكم، كما يتعين على السلطات التركية التوقف عن مساواة الصحافة مع الإرهاب، وينبغي إطلاق سراح العشرات من الإعلاميين الذين سجنوا فقط لأنهم قاموا بواجبهم المهني".

وبدوره، يقول المعهد الدولي للصحافة إن عددا كبيرا من القضايا معروض على القضاء التركي منذ محاولة الانقلاب في يوليو 2016، ولكنه عاجز عن النظر فيها بشكل ملائم لأن ثلث القضاة كانوا من بين من تم إعفاؤهم من الخدمة بسبب الاشتباه بصلتهم بمحاولة ا لانقلاب.

وأكد المعهد في تقرير نشره في نوفمبر الماضي أن وضع الإعلام في تركيا لم يتحسن منذ رفع حالة الطوارئ في العام الماضي بعد عامين من فرضها.

وأعلنت تركيا حالة الطوارئ بعد وقت قصير من محاولة انقلاب لم يكتب لها النجاح في 2016.

وذكر المعهد أن المئات من الصحافيين واجهوا منذ محاولة الانقلاب محاكمات بتهم معظمها مرتبط بالإرهاب.

وأضاف "وراء هذه الأرقام تكمن قصة الانتهاكات الجسيمة للحقوق الأساسية ويُحتجز العشرات من الصحافيين أشهرا، وأحيانا أعواما قيد المحاكمة في أخطر التهم ذات الصلة بالإرهاب، وفي كثير من القضايا دون اتهام رسمي".

وتقول أنقرة إن "الاعتقالات والإقالات والوقف عن العمل إجراءات ضرورية لحماية أمنها القومي باعتبار أن تركيا تواجه هجمات من متشددين أكراد وإسلاميين ويساريين متطرفين".

ويرد منتقدون على هذه المبررات بالقول إن "الرئيس رجب طيب أردوغان استغل محاولة الانقلاب ذريعة لقمع المعارضة، وتعزيز قبضته على السلطة" وهو الاتهام الذي تنفيه أنقرة.

التحدي الأكبر في صحافة البيانات: ابتكار قصص بمبادئ سرد قوية

دبي - قالت ناريل هوبكينز رئيسة قسم الصحافة في جامعة مردوخ في أستراليا إنه مع ازدياد قدرة الصحافيين على الوصول للوثائق وقواعد البيانات، يصبح التحدي المتمثل في خلق قصص من أرقام معتمدا أيضا على مبادئ سرد قوية مثل الحبكة والتفاصيل والنهاية.

وشاركت هوبكينز في ورشة عمل تحت عنوان "كيف تبني قصة صحافية بالرسوم البيانية"، في دبي، نظمها نادي دبي للصحافة بالتعاون مع "جامعة مردوخ-دبي"، الأربعاء، وركزت على مهارات استخدام البيانات في رواية القصص الخبرية بالاعتماد على الخرائط والجداول الزمنية والرسومات.

> **واحدة من أولى مهمات الصحافي هي التعامل مع مصادر البيانات والتدقيق فيها بعناية قبل استخدامها**

وساهمت خبرة هوبكينز الطويلة مع العمل في مجال صحافة البيانات لأكثر من عقدين في مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام العالمية منها صنداي تايمز والغارديان وغيرها من الصحف والمجلات العلمية الاستقصائية، في تكوين تحليل دقيق لأبرز ما يحتاجه الصحافي خلال عمله في البيانات، فأكدت أن واحدة من أولى المهام التي يجب على الصحافي القيام بها هي التعامل مع مصادر البيانات والتدقيق فيها بعناية قبل استخدامها.

وشرحت هوبكينز خلال ورشة العمل العديد من المعلومات حول القدرات الكبيرة التي تتيحها الخرائط والبيانات للصحافي، والكيفية التي يستفيد بها من توظيف هذه المهارات في تطوير قصصه الصحافية، مستعرضة السبل المتاحة أمام الصحافيين لاستخراج البيانات لرواية قصة باستخدام الرسومات التفاعلية، مثل الخرائط والجداول الزمنية.

وهدفت الورشة إلى تطوير مهارات الصحافيين العرب في مجال إنتاج قصة صحافية تفاعلية باستخدام أدوات ومنصات مختلفة تجمع ما بين الصور والفيديو والصوتيات والرسوم البيانية والخرائط، حيث تمكّن العديد من الأدوات الصحافيين من خلق وتضمين جدول زمني يشمل محتويات مختلفة من عدة مصادر من خلال تجميع المحتوى المنشور على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى النقاط التي يحتاجها الصحافي لبناء موضوع متماسك لإعطاء القراء فرصة اكتشاف جوانب مختلفة وجديدة للقصة.

وقال سالم باليوحة مدير نادي دبي للصحافة بالإنابة إن "صحافة البيانات لا تعد منهجا صحافيا جديدا بقدر ما هي تطور طبيعي لممارسة الصحافة اليومية، وصحافي البيانات هو شخص يجب أن يمتلك مزيجا من المهارات الصحافية التي تجمع بين القدرة على استقاء وجمع البيانات من مصادر مختلفة متنوعة ثم تحليلها وسردها في قصة صحافية جذابة ومشوّقة، وتسعدنا استضافة واحدة من الكوادر المتميزة في جامعة مردوخ لتقديم محتوى أكاديمي مهم حول 'صحافة البيانات' التي باتت عنصرا مؤثرا في المجال الإعلامي".

وأضاف باليوحة "تأتي الورشة في إطار مبادرات وأنشطة النادي الرامية إلى تعزيز القدرات المهنية للكادر الإعلامي في الدولة عبر تنظيم ورشات العمل والدورات التدريبية المتخصصة بالشراكة مع كبرى المؤسسات الإعلامية والتكنولوجية في المنطقة والعالم، واستقدام أفضل الخبراء والمتخصصين في المجالات التي من شأنها إمداد المستفيدين من تلك المحاضرات بالأدوات التي تعينهم على تحقيق أعلى مستويات التميز في عملهم لتقديم منتج صحافي عربي بمواصفات عالمية".

وتطرقت الورشة إلى نقاط عدة ذات صلة بموضوع التدريب ومنها أدوات استخراج البيانات باستخدام "غوغل درايف" و"شيتز" و"ماي مابس" وغيرها من الأدوات الحديثة، وكيفية تحويل هذه البيانات لتناسب عمل كل صحافي ضمن مختلف المجالات، وأيضا تقنيات معالجة البيانات بطريقة يمكن من خلالها بناء الموضوع الصحافي متكامل العناصر.

صحافة البيانات تطور طبيعي للممارسة المهنية

ترامب على فيسبوك يكثف الدعاية السياسية

واشنطن - ينشط القائمون على حملة الدعاية لإعادة انتخاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في الدعاية على موقع فيسبوك، من أجل التصدي للمساعي الرامية لعزله، في حين لا يكاد خصومه الديمقراطيون يذكرون شيئا عن هذا الموضوع على مواقع التواصل الاجتماعي أو خلال الدعاية الانتخابية.

وأظهر تحليل أجرته رويترز لبيانات من شركة فيسبوك أن ترامب نشر أكثر من 2500 إعلان وردت فيه كلمتا "مساءلة" و"عزل" في الأسبوع الذي انتهى في الخامس من ديسمبر، أي أكثر مما نشره المسؤولون عن حملته الانتخابية في الأسبوعين السابقين معا.

وتنتقد الإعلانات التحقيق الذي يقوده الديمقراطيون في مجلس النواب بهدف عزل ترامب وتصفه بأنه سيسفر عن "أكاذيب لا أساس لها"، وتطلب تبرعات لدعم ترامب في الفوز بفترة رئاسية ثانية مدتها أربع سنوات في نوفمبر 2020.

ويمثل سيل الإعلانات علامة على اعتقاد ترامب أن مسعى المساءلة سيرتد على الديمقراطيين بما يحفز قاعدة ناخبيه ويكسب لصفه أصوات المستقلين المتشككين في تلك العملية. وتبين استطلاعات الرأي أن التأييد للمساءلة يتركز بين الديمقراطيين.

وقد أيد المساءلة أبرز المرشحين الديمقراطيين الساعين للوقوف في وجه ترامب في انتخابات العام القادم، لكن تحليل رويترز لأحدث بيانات فيسبوك المتاحة والتي جمعها باحثون بكلية تاندون للهندسة بجامعة نيويورك كشف أن عددا قليلا منهم فقط نشر إعلانات عن المساءلة في الأسابيع الأخيرة.

وقد ركزوا بدلا من ذلك على قضايا مثل الرعاية الصحية وقوانين حمل السلاح والتغير المناخي.

وقال نيكولاس فالنتينو أستاذ العلوم السياسية بجامعة ميشيغان إن هذا الوضع ربما يتغير إذا نظر مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه الجمهوريون في قضية المساءلة الشهر المقبل ورفض الاتهامات.

> **إعلانات ترامب على فيسبوك تنتقد التحقيق الذي يقوده الديمقراطيون بهدف عزله وتصفه بأنه سيسفر عن أكاذيب**

وأضاف "إسقاط الاتهامات سيكون أداة تعبئة كبرى" للديمقراطيين.

وكشف الديمقراطيون في مجلس النواب الثلاثاء الماضي عن قائمة الاتهام الرسمية التي تتهم ترامب "بخيانة" البلاد من خلال إساءة استغلال السلطة في محاولة للضغط على أوكرانيا للتحقيق مع خصم سياسي ثم عرقلة التحقيق الذي يجريه الكونغرس في الفضيحة.

ورغم أنه من المرجح أن يوافق مجلس النواب بكامل أعضائه على توجيه الاتهام لترامب رسميا، إلا أنه من المتوقع أن يسقط مجلس الشيوخ الاتهامات.